

## الحكيم يطرح خارطة طريق لإنقاذ الأوضاع العراقية التحالف الوطني: ترشيح الحكومة إلى ٢٥ وزارة بالتشاور مع بقية القوى

بغداد / المدى

في اجتماع للتحالف الوطني في بغداد برئاسة زعيمه إبراهيم الجعفري ومشاركة رئيس الوزراء نوري المالكي وممثلي كل الكتل السياسية المنضوية في التحالف بحثت هيئته السياسية مقترح المالكي بترشيح الحكومة بناء على تجربة المئة يوم للإصلاح التي أعلنها في شباط / فبراير الماضي، والمتابعة لعمل الوزارات "أخذة بنظر الاعتبار مواقف الكتل السياسية الأخرى والتشاور الاستقبالي معها". عقب الاجتماع أعلنت الهيئة السياسية للتحالف موافقتها بالإجماع على مقترح ترشيح الحكومة من خلال إلغاء وزارات الدولة وتكليف نواب الوزراء بتولي حقيبة محددة مع عدم الإخلال بالتوازن بين الكتل السياسية المشاركة في الحكومة، وقال إنه إذ يتبنى هذا المقترح يتوسم بالكتل السياسية الأخرى والمشاركة في تشكيل هذه الحكومة التفاعل الإيجابي والتشاور لتفعيل هذا المقترح خدمة للعملية السياسية والارتقاء بالأداء الحكومي إلى مراتب متقدمة.



شبكة الإنترنت. اثر ذلك، أعلن المالكي في السابع والعشرين من شباط مهلة مئة يوم لتقويم عمل الوزراء في محاولة لامتناع غضب الجماهير وتقديم وعود بإصلاح الأوضاع العامة في البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، تم بعدها وعبر ناشطات التلفزيون عقد جلسات علنية لمجلس الوزراء قدم خلالها الوزراء عرضاً عن الانجازات والإخفاقات التي شهدتها وزاراتهم خلال هذه الفترة.

### الحكيم يطرح خارطة طريق لإنقاذ الأوضاع العراقية

طرح رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي عمار الحكيم خارطة طريق لإنقاذ الأوضاع العراقية الراهنة من أزمتها تبدأ بترشيح الحكومة وتركز على محاربة الفساد المالي والإداري والأخلاقي وتحسين الأمن وتوفير الخدمات وبناء دولة المؤسسات.

وقال الحكيم إن خارطة الطريق هذه التي تعتمد على فئسي نقاط تشكل الإطار العام لمطالب الشعب العراقي من أجل تجاوز الأزمات بين الفرقاء السياسيين والانطلاق بالبلاد نحو المستقبل الذي ينشده الجميع.

وأشار إلى أنه إذا أريد للعراق بناء تجربة تتميز بالشمولية والاستيعاب والانفتاح والتوازن فلا بد من البدء بترشيح الحكومة، الذي قال أنه مطلب شعبي "لأن الناس يدت تشعب بان هذا الترشح الكبير في الحكومة أدى إلى ضعف في تحقيق مطالباتهم وتفتيت احتياجاتهم، وجعل اموال الدولة تتبدد وتضرب في غير محلها بشكل كبير، وهنا لابد من الذهاب إلى الترشح والاستجابة لهذا المطالب والإرادة الشعبية الحقيقية". وشدد الحكيم في كلمة له خلال الاحتفال بذكرى الإسراء والمعراج في بغداد على ضرورة أن تكون

من جهته أشار المالكي إلى الإجراءات المتخذة لترشيح الوزارات، وقال أنه وضع هيكلًا للحكومة من خلال دمج بعض الوزارات، بحيث يتقلص عددها إلى ٢٥ وزارة بدلاً من ٤٢، كما هو حال هذه الحكومة الآن، والتي كانت قد تشكلت في أواخر العام الماضي.

وتشير مصادر عراقية إلى اتجاه دمج وزارة الزراعة مع الموارد المائية في وزارة واحدة ووزارة الصحة والبيئة في وزارة واحدة، ودمج وزارة النقل والاتصالات في وزارة واحدة، والنقط والكهرباء في وزارة للطاقة، إضافة إلى إلغاء كل وزارات الدولة.

وتقول إن الترشح لن يقتصر على الوزارات فقط، وإنما سيشمل كل المناصب السياسية كوكيل الوزير والمراء العاملين، إضافة إلى أن بعض المناصب التي استحدثت بسبب التوافقات السياسية ستحذف. وكان المالكي أكد الخميس الماضي ضرورة ترشيح حكومته وتغيير بعض وزرائها، وقال خلال مؤتمر صحافي إثر انتهاء مهلة المئة يوم التي وعد خلالها بإصلاح الأوضاع في البلاد، وبعدها قدم للوزراء ما أنجزوه خلالها أن الحكومة بحاجة ملحة الآن إلى ترشيح الحكومة وتغيير عدد من الوزراء بعد إجراء تقويم شامل لأدائها.

وأشار إلى أنه تم تقويم أداء الوزارات وأثبتت الحاجة إلى ترشيحها في حكومة الشراكة الوطنية وتتطلب الكتل السياسية بترشيح شخصيات متماز بالكفاءة والمهنية تتناسب مع حجم التحديات والمرحلة الحساسة التي تمر بها البلاد. وتنتهد محافظات العراق منذ ٢٥ شباط (فبراير) الماضي تظاهرات احتجاج تطالب بإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة وتوفير الخدمات العامة ينظمها ناشطون وشباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في

يتواضعوا شيئاً ما، وإن يتنازلوا عن جزء من امتيازاتهم وطموحاتهم لمصلحة الشعب الذي يقتل بدم بارد كل يوم، ويقطع أشلاء على قارعة الطريق".

ثم دعا الحكيم إلى تنفيذ أحكام الإعدام بالمدانين من مرتكبي جرائم الإرهاب التي حصدت أرواح العراقيين، وقال إن هذا مطلب شعبي في الاقتصاص من الذين تسببوا في مجازر كبيرة في كل مناطق العراق من دون استثناء، وأكد أنه لا يمكن الصبر على هؤلاء، ولابد من إجراءات حاسمة وسريعة لإنزال العقاص العادل، لاسيما بمن صدرت في حقهم أحكام الإعدام.



في النقطة الخامسة من خارطة الطريق التي طرحها فقد شدد الحكيم على ضرورة الالتزام بالالتفاقات السياسية.. وقال ان "قوى وشخصيات وطنية يجلسون على طاولة يتفقون على أمور ويوقعون عليها وهذا دين في رقبه الجميع، حيث ان عدم الالتزام بتنفيذ هذه الاتفاقات، ليس من القيم العربية والإسلامية، وليس مقبولاً مطلقاً".

ودعا إلى تعزيز الشراكة الحقيقية في القرار وفي الإدارة، مشدداً على ان يتم ذلك بشكل جماعي من قبل الشركاء في العملية السياسية.. وقال "اليوم هناك صرخات ونداءات وهناك استغاثة من قوى سياسية ومن قوى اجتماعية ومن جمهور عراقي ليس مقتنعاً بوجود الشراكة، وهذا الأمر يعني أننا بحاجة إلى وضع معايير تحقق شراكة حقيقية مفضة للمواطنين". ثم أكد الحكيم على أهمية تعميق الثقة بين الفرقاء السياسيين، وقال "إن هذا الترافيق الإعلامي يشوش على أبناء الشعب ويربك صفو العلاقة بين الناس ويجعلهم مستغربين في كل يوم... وتسائل قائلاً "إلى متى يطلب من الشعب العراقي ان يبقى في حالة استنفار واستفزاز... الناس تريد ان تعيش وان تبني وتنظر للمستقبل، وإذا لم تصل إلى مرحلة من الثقة، فلا يمكن ان تشكل فريق عمل واحد، وبالتيجة ستبقى هذه النقاطات تنزك آثارها السلبية على المشروع السياسي والوطني في البلد ولابد من معالجة لهذا الأمر". في النقطة الأخيرة من خارطة الطريق أشار الحكيم إلى ضرورة العمل على تحقيق مشروع بناء دولة المؤسسات في العراق... وتسائل قائلاً "كيف تبني الدولة وكيف تتجنب المزاجيات وكيف تتخلص من الآراء الشخصية والقناعات الارتجالية والمواقف المستعجلة، يجب ان تكون لدينا دولة

المقبلة وتم عملية الترشيق بشكل مهني ومدروس وعلمي بعيداً عن المزاجيات، وذلك من أجل إزالة هواجس ومخاوف الأطراف السياسية. وفي توضيحه للنقاط الثمانية، التي تتضمنها خارطة الطريق التي يقرؤها على الفرقاء السياسيين، أشار إلى أنها تركز أيضاً على محاربة الفساد الإداري والمالي والأخلاقي بشكل جدي وعلمي للقضاء على هذه الآفة التي تنخر جسد المجتمع وتعرفل تحرته إلى الأمام.

وأكد على الحاجة الملحة لتوفير الخدمات الضرورية، موضحاً ان الشارع يطالب بالخدمات المقبلة وتتم عملية الترشيق بشكل مهني ومدروس وعلمي بعيداً عن المزاجيات، وذلك من أجل إزالة هواجس ومخاوف الأطراف السياسية. وفي توضيحه للنقاط الثمانية، التي تتضمنها خارطة الطريق التي يقرؤها على الفرقاء السياسيين، أشار إلى أنها تركز أيضاً على محاربة الفساد الإداري والمالي والأخلاقي بشكل جدي وعلمي للقضاء على هذه الآفة التي تنخر جسد المجتمع وتعرفل تحرته إلى الأمام.

عملية الترشيق مطمئنة لجميع القوى السياسية والشعب العراقي يشكل عام حتى يشعر الجميع بأن هذا الترشيق ليس هروباً إلى الأمام وليس التناقص على مطالب الناس، وليس ابتعاداً عن أزمة أو سحب فتيل أزمة معينة لتعود الأمور إلى ما كانت عليه، وإنما هي خطوة حقيقية وصحيحة في إطار تعزيز الثقة والشراكة بين المكونات السياسية، لكي يطمئن الجميع إلى ان الترشيق هو خطوة في رفع الكفاءة في الأداء.

وأشار إلى أهمية ان يحافظ الترشيق على التوازنات والمعايير وان يرشح الكفاءات للحكومة والبحث عن شركاء جدد للعملية السياسية، معتبراً ان تصريحات النجيفي مخالفة للدستور العراقي. ودعا عضو مجلس محافظة نينوى عن الحزب الإسلامي العراقي يحيى عبد محجوب، رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي إلى التراجع عن تصريحاته التي لوح فيها بإمكان "انفصال السنة"، مؤكداً ان القول بتقسيم العراق يعد وصمة عار بحق من يقل به، فيما أشار إلى ان التقسيم مخطط إسرائيلي يجب التصدي له. كما اتهم المرشح الديني الشيوعي جيهان المؤيد، أمس الأول الأربعاء، جهات سياسية قال إنها "تحسب نفسها زوراً على السنة" بالتحرك لتقسيم العراق، معتبراً أنها تطلق تصريحاتها من أجواء لقاءات معلنة وغير معلنة مع الدوائر الأميركية، وفيما أكد أن السنة وقفوا منذ البداية ضد مشروع التقسيم، أشار إلى أن الدستور العراقي الذي صاغه بإشراف الولايات المتحدة احتوى على عناصر تمزيق المجتمع تحت غطاء فدالية الأقاليم.

وكان رئيس مجلس النواب، أسامة النجيفي، غادر العاصمة بغداد في ٢٠ حزيران الجاري، متوجهاً إلى الولايات المتحدة الأميركية في زيارة رسمية، وقد قال لفضائية الحرة إن هناك "إحباطاً سلبياً" في العراق، إن لم يعالج سريعاً فقد يفكر السنة بالانفصال.

وكان النائب السابق وائل عبد اللطيف أطلق حملة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، لجمع توقيع لتشكيل إقليم البصرة، نحو ٥٩٠ كم جنوب بغداد، إلا أن عدم حصوله على النسبة المطلوبة من الأصوات أدى إلى فشل تشكيل الإقليم.

ويجئ الدستور العراقي الحق محافظة واحدة أو أكثر تشكيل إقليم بناء على طلب بالإستفتاء عليه يقدمه ثلث أعضاء مجلس كل محافظة تريد تكوين الإقليم، أو عشرة بالمئة من الناخبين. وبعد الإستفتاء ناجحاً بموافقة الأغلبية بموجب المادة ١١٧ من الدستور.

## النجيفي وأزمة التصريحات غير المسؤولة

بغداد / المدى



تستمر دواعيات التصريحات التي أنلى بها رئيس البرلمان أسامة النجيفي حول إقليم سني، وسيطرتها على المشهد العراقي، وفي الوقت الذي يحاول فيه نواب مسالته عما تحدث فيه خلال زيارته إلى واشنطن، يتخوف البعض من ان يعكس الخطاب السياسي على الشارع العراقي.

ويرى مراقبون ان الأزمة بين الفرقاء السياسيين أعطت انطباعاً للشارع على أنه صراع طائفي خاصة المناكفات الأخيرة بين ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي والعراقية بزعامة إياد علاوي.

وحذر المحلل السياسي ماجد الحسيني من الانتماء إلى اعتماد التصريحات المتشجعة بين القادة السياسيين خاصة أصحاب النقل الجماهيري وقال في تصريح صحافي إن إدارة الخطاب السياسي بهذه الطريقة من شأنه ان يزيد من توترات الشارع وهذا ينطوي على خطورة كبيرة قد تؤدي إلى انهيار الأمن وإعادة العنف بصورته التي كان عليها عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

وأشار النجيفي ان "تشكيل الأقاليم في العراق حق كفله الدستور لكن طريقة التعامل معها ووصفها إقليمياً سلبياً ورد الآخرين عليه ساهمت في زيادة التوترات لدى الشارع".

وكان القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان، اعتبر، أن تصريحات رئيس البرلمان العراقي أسامة النجيفي التي لوح فيها "بانفصال السنة"، لبليل على عبق الخلافات بين السياسيين السنة والشيعية العرب، مؤكداً في الوقت نفسه أن صراعات العراقية ودولة القانون طائفية وسياسية، فيما دعا الكتل إلى بحث موضوع تلك الصراعات وإمكانية إقامة الأقاليم على أساس جغرافي وفقاً للدستور.

رئيس البرلمان أسامة النجيفي إلى تبرير تصريحاته الأخيرة. يأتي ذلك فيما أكد النائب قاسم الأعرجي جمع ٥٢ توقيع داخل البرلمان لساعة رئيسه أسامة النجيفي على تصريحاته الأخيرة. وقال الأعرجي للوكالة الأسبوعية "فوجئنا بتصريحات النجيفي ونأمل في ان نتجاوز هذا الاحتقان في أسرع ما يمكن من أجل استعادة الثقة التي يحتاجها البرلمان وحكومة الشراكة الوطنية".

كما قال الأمين العام لحركة العدل والإصلاح العراقي في نينوى المنضوية ضمن ائتلاف العراقية، في ٢٧ من حزيران الجاري، إن وجود حاكم غير مقبول من شركائه لا يستدعي تقسيم العراق بل يستدعي

## القضاء العراقي يصدر مذكرتي اعتقال بحق عبد الفلاح السوداني وصفاء الصافي بتهمة الفساد



المدى / بغداد

الشركات المعنية، مبيناً أن التصريحات التي يطلقها بعض المسؤولين بهذا الخصوص لها أبعاد أكبر وأنها جاءت متعجلة. وأكد رئيس البرلمان أسامة النجيفي في ١٨ نيسان الماضي، خلال مؤتمر صحافي عقده في مقر مجلس النواب، أن البرلمان يتابع ملفات الفساد بدقة ويحسم ومصداقية، وقد شكل عدة لجان للتحقيق في عقود وزارتي التجارة والكهرباء وهروب السجناء في البصرة وموضوع الزيت الفاسد.

وكانت وزارة التجارة قد كلصت مفردات البطاقة التموينية إلى خمس مواد أساسية هي الطحين والرز والسكر والزيت للتواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت. وتعد رئيس الوزراء نوري المالكي عقب تلك التظاهرات، بتوفير جميع مفردات البطاقة التموينية للمواطنين بشكل مستمر من دون انقطاع، مشيراً إلى تشكيل لجنة برئاسة لاستيراد مفردات البطاقة وفق أسعار البورصات العالمية ومن أرقى المناشى العالمية. ويعتمد غالبية العراقيين في غذائهم الأساسي على ما تزودهم به البطاقة التموينية، وذلك منذ بدء الحصار الدولي على العراق في العام ١٩٩١ عقب حرب صدام حسين على الكويت، وتشمل مفردات الحصة التموينية للفرد الواحد، الأرز والطحين والزيت النباتي والسكر والشاي ومسحوق الغسيل والصابون والحليب المجفف (للكبار) والحليب الجفف (للصغار) والبقوليات والعدس والفاصوليا والحمص، وتقدر قيمة هذه المواد بالنسبة للفرد الواحد في السوق المحلية بنحو ١٠ دولارات من دون احتساب حليب الأطفال، في حين يتم الحصول عليها عن طريق البطاقة التموينية بمبلغ ٥٠٠ دينار فقط.

أعلن النائب المستقل صباح الساعدي، الخميس، أن محكمة تحقيق البصرة أصدرت مذكرتي اعتقال بحق وزير التجارة الأسبق عبد الفلاح السوداني ووزيرها وكالة صفاء الدين الصافي بتهمة الفساد، مؤكداً وجود ضغوطات لنقل ملف القضية من البصرة إلى العاصمة بغداد.

وقال صباح الساعدي خلال مؤتمر صحافي عقد اليوم، في مبنى البرلمان وحضرته السومرية نيوز، "إن قاضي تحقيق محافظة البصرة أصدر خلال الأسبوع الحالي، مذكرتي إلقاء القبض على وزير التجارة الأسبق عبد الفلاح السوداني ووزير التجارة بالوكالة صفاء الدين الصافي في قضية الزيت الفاسد في محافظة البصرة التي تبلغ ٣٠ طناً بقيمة ٥٥ مليون دولار". وأضاف الساعدي أن "لجنة النزاهة في مجلس النواب حققت في هذه القضية التي تعد من أخطر قضايا الفساد في العراق وأحالتها إلى هيئة النزاهة"، مؤكداً أن "ضغوطات سياسية تمارس لنقل القضية من محافظة البصرة إلى بغداد، وطلب الساعدي مجلس القضاء بـ "عدم الخضوع للضغوطات السياسية وترك الموضوع للقضاء النزاهة"، داعياً قوات الشرطة والجيش إلى "إلغاء القبض على صفاء الدين الصافي كونه لا يتمتع بالحصانة، واعتقال فلاح السوداني في حال وجوده بالعراق".

وكان النائب عن كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري عدي عواد كشف في وقت سابق، عن قيام وزارة التجارة بنقل شحنة الزيت الفاسد إلى محافظات البصرة وميسان وذي قار، رغم معرفتها بانتهاج صلاحيتها، مشيراً إلى أنه قدم الوثائق الخاصة بذلك إلى رئاسة مجلس النواب لتشكيل لجنة تحقيقية بالموضوع، داعياً وزير التجارة إلى اتخاذ موقف سريع لمنع توزيع الشحنة بين المواطنين.

واعتبر وزير الدولة لشؤون مجلس النواب صفاء الدين الصافي، في ١٨ من نيسان الماضي، أن موقف وزارة التجارة، التي كان يشغل حقيبتهها وكالة، بعد قانونياً في قضية زيت الطعام بعد ان رفضت تسلم الشحنة من